قائمة التساؤلات المسبقة

حول التقرير الدوري الأول لمملكة البحرين

١. أطلعت اللجنة على القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء وتشكيل اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان والقرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ الخاص بإعادة تنظيم اللجنة التنسيقة، والمشار اليه في صفحة (١) من التقرير، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن مساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية إعداد التقرير.

٢. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات إضافية عن التدابير التي اتخذتها اللجنة التنسيقية العليا لوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، وخطة التدريب في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لاختصاص اللجنة التنسيقية العليا المنصوص عليه في المادة (٣) في القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤.

٣. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن متوسط دخل الفرد، والناتج القومي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومؤشرات التنمية البشرية، ومعدل النفقات الاجتماعية (مثل الغذاء والسكن والتعليم والصحة وغيرها) كنسبة من مجموع الإنفاق العام في الدولة الطرف، خلال الفترة التي يشملها التقرير.

٤. تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن الجهود المبذولة لنشر التقرير داخل الدولة الطرف.

٥. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن عدد الأشخاص الذين تم الحكم عليهم بعقوبة الإعدام، وعدد من تم تنفيذ تلك العقوبة بحقهم في الدولة الطرف، خلال الفترة التي يشملها التقرير.

٦. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ٩) إلى صدور قرار النائب العام رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء وحدة خاصة بالتحقيق في حالات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن عدد بلاغات التعذيب التي تقدم بها ضحايا الجريمة، وعدد قضايا التعذيب التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها ضد موظفين عمومين خلال الثلاث سنوات الماضية، ونسبة الأحكام الصادرة بالإدانة، وعدد القضايا التي قيدت بشأن التعويض عن جرائم التعذيب، ومقدار التعويضات المحكوم، ونماذج من تلك الأحكام.

٧. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ١٤ و١٥) إلى استحداث عدد من الآليات الوطنية التي تهدف إلى منع الإتجار بالأشخاص منذ سبتمبر ٢٠١٤، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات اضافية عن جهود تلك الآليات منذ إنشائها في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص وحماية ضحايا تلك الجريمة.

٨. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ١٥) إلى افتتاح مركز شامل لإيواء ضحايا الإتجار بالأشخاص في نوفمبر ٢٠١٥، يرجى تقديم معلومات احصائية عن الأشخاص الذين استفادوا من خدمات المركز.

٩. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم استنادا لاحكام قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم (١) لسنة ٢٠٠٨، ونسبة الأحكام الصادرة بالإدانة خلال الفترة التي يشملها التقرير، وعن عدد ضحايا جريمة الإتجار الذين استفادوا من تدابير الحماية المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون المشار اليه، خلال الثلاث سنوات الماضية.

١٠. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ١٦) إلى إمكانية تبديل العقوبات السالبة للحرية بشروط معينة، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن حالات وشروط وقواعد استبدال العقوبات السالبة للحرية، وعن عدد ونسبة الأشخاص الذين استفادوا من هذا الإجراء خلال الفترة التي يشملها التقرير.

١١. تستفسر اللجنة عن القواعد القانونية التي تكفل لكل متهم تتثبت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به وفقاً لأحكام المادة (١٩) فقرة (٢) من الميثاق، وعن عدد الأشخاص الذين تلقوا تعويضات في هذا الشأن خلال الفترة التي يشملها التقرير، ومقدار التعويضات المحكوم بها.

١٢. تستفسر اللجنة عن مقدار المبالغ المالية التي انفقتها الدولة الطرف لتوفير الإعانة العدلية لغير القادرين خلال الفترة التي يشملها التقرير.

١٣. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ٣٢) إلى أن مجلس الوزراء وافق في يناير ٢٠١٤ على منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي وفقاً لشروط ومعايير محددة، تستفسر اللجنة عن تلك الشروط، وعن عدد ونسبة طلبات الحصول على الجنسية التي تمت الموافقة عليها منذ موافقة مجلس الوزراء.

١٤. أشار التقرير (صفحة ١٣) إلى حرص الدولة الطرف على تحقيق المساواة وكفالتها بين الجنسين، يرجى تقديم معلومات احصائية حديثة عن عدد ونسبة في النساء القطاعين العام والخاص وفي الوظائف القيادية والعليا، وفي مجلسي النواب والشورى، وفي القضاء.

١٥. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن قواعد وإجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة في الدولة الطرف، وعدد حالات نزع الملكية ومقدار التعويضات المدفوعة خلال الثلاث سنوات الماضية.

١٦. تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن عدد وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية المصرح لها بالعمل في الدولة الطرف، وعن شروط الترخيص لتلك الوسائل.

١٧. أشار التقرير (صفحة ٢٠) إلى تخصيص خط مجاني لنجدة ومساندة الطفل في عام ٢٠١٢، تستفسر اللجنة عن عدد البلاغات التى وردت عبر هذا الخط وتصنيفها، والإجراءات المتخذة حيالها، خلال الثلاث سنوات الماضية.

١٨. أشار التقرير (صفحة ٢١) إلى قيام مفتشو وزارة العمل بالتفتيش على المنشآت والمساكن للتأكد من الإلتزام بالشروط والمعايير القانونية، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن نسبة مؤسسات الأعمال التي جرى التفتيش عن امتثالها للقانون، ونسبة عمليات التفتيش التي اسفرت عن ضبط مخالفات وتحرير محاضر، والأحكام القضائية الصادرة فيها، خلال الفترة التي يشملها التقرير.

١٩. أطلعت اللجنة على قانون النقابات العمالية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن عدد النقابات العمالية في الدولة الطرف، وعدد أعضائها من المواطنين والأجانب.

٢٠. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ٢٣) إلى إنشاء المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن عدد الجمعيات المرخص لها بالعمل، ومجالات عملها، وعن نسبة الجمعيات التي استفادت من خدمات المركز الوطني، ونوعية وأوجه خدمات الدعم والتطوير المقدمة خلال الثلاث سنوات الماضية.

٢١. أشار تقرير الدولة الطرف (صفحة ٢٣) إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقدم منح مالية للبرامج والمشاريع التنموية االتي تقدمها المنظمات الأهلية، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن مقدار المنح التي قدمتها الوزراة خلال الثلاث سنوات الماضية، ومعايير تقديم تلك المنح.

٢٢. أشار التقرير (صفحة ٢٤) إلى مجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان تمتع كل فرد في المجتمع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن المبالغ التي خصصتها الدولة للإنفاق على قطاع الصحة، ونسبتها من الإنفاق العام والدخل القومي، ونسبة انفاق الدولة على الرعاية الصحية الأولية والأدوية، خلال الثلاث سنوات الماضية.

٢٣. يرجى تزويد اللجنة بمعلومات احصائية ديمغرافية حديثة عن نسبة الإعاقة في الدولة الطرف، وعن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.